خلافة الرسول
بالنص لا بالشورى

تأليف
حسن عبد الله علي

المدخل

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، بارىء الخلائق أجمعين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين محمد بن عبد الله وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وعلى من تبع نهج محمد وآله إلى قيام يوم الدين واللعن الدائم المؤبد على أعدائهم من الأولين والآخرين إلى قيام يوم الدين ، وبعد :

يذهب الشيعة الإمامية الإثنا عشرية إلى أن خلافة رسول الله ﷺ تكون بالنص من الله سبحانه وتعالى على الخليفة والإمام الذي يتولى خلافة النبي ﷺ من بعده ، فهم مجمعون على أن منصب خلافة النبي ﷺ كمنصب النبوّة منصب إلهي ، بمعنى أن

الله سبحانه وتعالى هو الذي يختار من يراه مؤهلاً لشغل هذا المنصب ، وليس للناس دخل في هذا الاختيار ولا هو من اختصاصهم ، فمن المستبعد جداً إتفاقهم على شخص واحد ، بل جعل مثل هذا الأمر بأيديهم يعتبر عاملاً من عوامل الفرقة وحدوث التنازع ووقوع الاختلاف بينهم ، لأنّ كل فرقة من الناس ستختار رجلاً لا ترغب فيه الفرقة الأخرى ، فتقع الفتنة وتكثر الاختلافات فللإحتراز من كل ذلك لا بدّ وأن يكون الإمام والخليفة منصوصاً عليه ومختاراً من قبله سبحانه ، إضافة إلى أنه يشترط في الإمام العصمة ـ كما سنثبت ذلك لاحقاً ـ وهي قوة باطنية ليست بظاهرة للناس ولا يعلمها إلاّ الله عزّ وجل ، وعليه فلا يمكن للناس أن يختاروا الإمام لأنهم لا يعرفون المعصوم من بينهم بدون النص عليه .

ويستند الشيعة الإمامية لإثبات هذه النظرية «**نظرية النص**» إلى القرآن الكريم والسنة النبوية الطاهرة ، فمن القرآن الكريم قوله تعالى :﴿ **وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ**

لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾ [1]، فالآية الكريمة واضحة الدلالة على أن الإمامة عهد الله سبحانه ، وعهده سبحانه لا ينال إلاّ من قبله ، إضافة إلى أن قوله تعالى : ﴿**إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً**﴾ صريح في أن تعيين الإمام واختياره إماماً هو منه سبحانه ، فلو كانت الإمامة تصح بالاختيار لما سأل إبراهيم عليه السلام ربّه بأن يجعل إماماً من ذريته وإنما كان هو الذي يختار من يشاء منهم وينصبه إماماً ، فمن طلب نبي الله إبراهيم عليه السلام علمنا أن الله هو الذي يعين الإمام ويختاره وينص عليه وليس غيره ولو كان يجوز في تعين الإمام الاختيار من قبل الناس لأجاب الله إبراهيم عليه السلام حين طلب منه ذلك بما معناه : أن الاختيار والتنصيب لمنصب الإمام ليس متوقفاً على اختياري وجعلي بل يمكنك يا إبراهيم أن تختار من تشاء من ذريتك وتجعله إماماً ، ولكننا رأينا الله تعالى أجابه بقوله : ﴿**لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾**

---

(١) البقرة : ١٢٤ .

الذي يفيد أن التعيين لمنصب الإمامة لا يكون إلاّ بنص منه سبحانه لأنه هو الأعلم بغير الظالم حقيقة من غيره .

ويؤكد ذلك آيات أخرى منها قوله تعالى : ﴿**وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ**﴾ (١) .

فقوله تعالى : ﴿**وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً**﴾ يعني أن الله سبحانه هو الذي اختارهم أئمة وليس الناس .

ومنها قوله : ﴿**وَاجْعَلْ لِي وَزِيراً مِنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي * وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي**﴾ (٢)،فهذا نبي الله موسى عليه السلام يسأل الله سبحانه أن يجعل له وزيراً لأنه يعلم أن الجعل لمثل هذا المنصب لا يكون إلاّ منه عزّ وجل ، ولو كان الاختيار للبشر لرفض الله طلبه ، وطلب منه أن يختار له وزيراً من قومه ، وبما أنه عزّ وجل لم يفعل ذلك علمنا أن هذا الاختيار بيد الله ولا شأن

---

(١) الأنبياء : ٧٣ .

(٢) طه : ٢٩ ـ ٣٢ .

لأحد من البشر به .

الأدلة على وجوب عصمة الإمام

إن الإمام هو القائم بوظائف النبي صلى الله عليه وآله بعد رحيله ما عدا وظيفة الوحي (بمعنى الإتيان بالشريعة) وذلك لأنّ الشريعة قد اكتملت في حياة النبي صلى الله عليه وآله فلا حاجة لوجود شخص يشغل هذه الوظيفة من بعده ، فالإمام هو المبين للأحكام الشرعية والموضح لمعاني آيات الكتاب المجيد ومفاهيمه حسب الواقع - أي حسب ما نزلت هذه الأحكام ، وما نزل من بيان وتفسير لآيات القرآن من الله عزّ وجل للنبي صلى الله عليه وآله عن طريق الوحي - ولا يمكن لأحد أن يؤدي ذلك ويقوم به كما كان النبي صلى الله عليه وآله يقوم به إلاّ إذا اتّصف بصفتين : -

الأولى : أن يكون نظير النبي صلى الله عليه وآله في علمه بمعارف الشريعة وأحكامها وبمفاهيم القرآن الكريم وتفسير آياته وبيان معانيه .

الثانية : أن يكون معصوماً من الذنب والخطأ والنيسان والسهو.

أما كونه نظير النبي ﷺ في علمه بمعارف الشريعة وتعاليمها وأحكامها والقرآن الكريم وتفسير آياته وبيان معانية فواضح ، لأنه لو لم يكن كذلك لما أمكنه القيام بهذه الوظيفة لأنّ فاقد الشيء لا يعطيه .

أما أنّه يلزم أن يكون معصوماً من الذنب والخطأ والنيسان والسهو فلأنّه لو لم يكن كذلك فلربما يقتحم الذنب والمعصية فيبين معارف الشريعة أو أحكامها أو يفسر آيات الكتاب العزيز على غير وجهها الصحيح ، أو يخطأ في بيان هذه المعارف والأحكام وتفسير الآيات القرآنية أو ينسى شيئاً منها أو بيانها أو معناها أو يسهو عن ذلك ، وكل ذلك يتنافى مع الغرض الذي من أجله جعل الإمام .

ومن وظائف الإمام أيضاً المحافظة على الشريعة الغراء من التغيير والتبديل والتحريف ، والقيام بهذا الأمر لا يتأتى إلاّ لمن كان معصوماً وعالماً بالشريعة تمام العلم .

ثم إنّ الداعي إلى لزوم نصب الإمام هو جواز الخطأ على الأمّة والإمام المنصوب إمّا أن يجوز عليه الخطأ أو لا يجوز ، فإن جاز

عليه الخطأ فلا فائدة من نصبه فيحتاج إلى إمام آخر ، وهذا الآخر إمّا أن يكون مثل الأول أو لا يكون ، فإن كان مثله فلا فائدة أيضاً من نصبه فيحتاج إلى ثالث وهكذا فيلزم منه التسلسل أو الدّور وكلاهما باطل ، وإن لم يكن مثل الأول – أي لم يجز عليه الخطأ– ثبت المطلوب ، وهو لزوم عصمة الإمام عن الخطأ .

وفي القرآن الكريم من الآيات ما يدل على لزوم عصمة ولي الأمر والإمام ، منها قوله تعالى : ﴿**وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ**﴾ ، فهذه الآية ظاهرة في أن إبراهيم عليه السلام لما أن قال له سبحانه : ﴿**إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً**﴾ طلب هذا المنصب لبعض ذريته ، وذلك في قوله : ﴿**وَمِنْ ذُرِّيَّتِي**﴾ فأجابه المولى سبحانه بقوله : ﴿**لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ**﴾ فنفى أن ينال الظالم منصب الإمامة ، والمراد بالظالم في الآية مطلق من اتّصف بهذه الصفة ولو في آن من آنات حياته فمن تلبس بالظلم ولو في لحظة ما فإنه لا يصلح أن يتولى منصب الإمامة حتى ولو تاب من ظلمه .

وينبغي أن نلاحظ أن منصب الإمامة في الآية الكريمة والذي جعله الله عزّ وجل لنبيّه إبراهيم عليه السلام ليس هو منصب النبوّة والرّسالة لأن الخليل عليه السلام كان نبياً ورسولاً قبل أن يعطيه الله هذا المنصب ، فقد أعطي منصب الإمامة في الكبر بدليل أنه طلب هذا المنصب لبعض ذريته ، ومعلوم أنّه رزق الذّرية في الكبر : ﴿**الْحَمْدُ لله الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ**﴾ [1]، وقد كان نبياً رسولاً قبل أن يرزق الذرية ، فطلبه هذا المنصب لبعض ذرّيته يدل على وجود خلف وذرية له ، وإلاّ من غير المناسب أن يطلبه لمن لا يعلم بوجوده ، ويؤيد ذلك ما روي عن الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام أنّه قال : (**إنّ الله اتخذ إبراهيم عبداً قبل أن يتخذه نبياً ، وأنّ الله اتخذه نبيّاً قبل أن يتخذه رسولاً ، وأنّ الله اتخذه رسولاً قبل أن يتخذه خليلاً ، وأن الله اتخذه خليلاً قبل أن يتخذه إماماً ، فلما جمع له الأشياء قال :﴿إِنِّي**

---

(١) إبراهيم : ٣٩ .

جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً ﴾ قال : فمن عظمها في عين إبراهيم عليه السلام **قال : ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ قال : لا يكون السفيه إمام التقي)** [1] .

فالآية الكريمة تدل على أنّ الإمام يجب أن يكون معصوماً لأنّ الذي لا يمارس ظلماً ولا يتلبس به هو المعصوم .

ومنها قوله تعالى : **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً ﴾** [2] ، وظاهر الآية يدل على أن الله أمر بطاعة ولي الأمر على وجه الإطلاق والجزم في جميع الحالات دون أن يقيّد طاعته بحالة معينة أو شيء ما ، وعليه فمن كان الأمر بطاعته على هذا النحو المطلق فإنه يجب أن يكون معصوماً ، وإلاّ لما صحّ الأمر

---

(١) الاختصاص للشيخ المفيد صفحة ٢٢ .

(٢) النساء : ٥٩ .

بطاعته على وجه الإطلاق وبلا قيد أو شرط .

وهذا ما فهمه العالم السني الفخر الرازي من الآية عند تفسيره لها حيث قال : (... **أن الله تعالى أمر بطاعة أولي الأمر على سبيل الجزم في هذه الآية ، ومن أمر الله بطاعته على سبيل الجزم والقطع لا بدّ وأن يكون معصوماً عن الخطأ إذ لو لم يكن معصوماً عن الخطأ كان بتقدير إقدامه على الخطأ يكون قد أمر الله بمتابعته فيكون ذلك أمراً بفعل ذلك الخطأ ، والخطأ لكونه خطأ منهي عنه فهذا يفضي إلى اجتماع الأمر والنهي في الفعل الواحد بالاعتبار الواحد وأنه محال ، فثبت أنّ الله تعالى أمر بطاعة أولي الأمر على سبيل الجزم وثبت أنّ كل من أمر الله بطاعته على سبيل الجزم وجب أن يكون معصوماً عن الخطأ ، فثبت قطعاً أن أولي الأمر المذكور في هذه الآية لا بد وأن يكون معصوماً** ...) [1] .

فالآيتان المذكورتان تثبتان أن من يتولى منصب الإمامة ويتسنم

---

(١) تفسير الفخر الرازي ١٠/ ١١٦ .

عرش الولاية الكبرى من أهم صفاته وسماته أن يكون معصوماً ، وبما أن الشيعة يذهبون إلى أن منصب الإمامة هو حق لعترة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وأهل بيته الأئمة الإثني عشر فإنهم يسوقون العديد من الأدلة لإثبات عصمتهم عليهم السلام ومن أهمّها :

الأدلة على عصمة العترة الطاهرة

١- قوله تعالى : ﴿ **إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً** ﴾ (١) .

لقد تواترت الروايات على أنّ النبي صلى الله عليه وآله قد حدد مفهوم أهل البيت في هذه الآية الكريمة فيه وفي علي وفاطمة والحسن والحسين عليهم جميعاً الصلاة والسلام دون غيرهم من أقربائه أو زوجاته .

فقد أخرج الترمذي في جامعه الصحيح بسنده عن عمر بن أبي سلمة أنّه قال : (لما نزلت هذه الآية على النبي صلى الله عليه وآله : ﴿ **إِنَّمَا**

---

(١) الأحزاب : ٣٣ .

﴿ يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾ فدعا فاطمة وحسناً وحسيناً فجللهم بكساء وعلي خلف ظهره ، فجلله بكساء ثم قال : «**اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس ووطهرهم تطهيرا**» ، قالت أم سلمة : وأنا معهم يا نبي الله؟! قال : «**إنك على مكانك وأنت على خير**»)[1] .

وأمّا دلالتها على عصمة المخاطبين بها فظاهرة ، وذلك لأنّها مصدّرة بأداة الحصر «**إنّما**» وهي من أقوى أدوات الحصر في اللغة العربية ، وتفيد إثبات ما بعدها ونفي ما عداه .

قال ابن منظور : (**ومعنى «إنّما» إثبات لما يذكر بعدها ونفي ما سواه كقوله : وإنّما يدافع عن أحسابهم أنا ومثلي ، المعنى : ما يدافع عن أحسابهم إلاّ أنا ومثلي**)[2] .

فتكون الإرادة فيها إرادة تكوينية لا تشريعية ، وعليه فالآية

---

(١) سنن الترمذي ٥/ ٣٥١ حديث رقم : ٣٢٠٥ ، وأخرجه الألباني في صحيح سنن الترمذي ٣/ ٣٠٦ حديث رقم : ٣٢٠٥ وصححه .

(٢) لسان العرب ١٣/ ٣١ .

تثبت إذهاب الرجس وطهارة المخاطبين بها وتكشف عن تحقق عصمتهم ، ولو قلنا بأنّ الإرادة فيها تشريعية فيكون معنى الآية : إنّما شرّعنا لكم - أهل البيت - الأحكام لنذهب عنكم الرجس ونطهركم تطهيرا ، وهذا يتنافى مع الحصر المستفاد من لفظة «**إنّما**» فمن المعلوم أنّ الغاية من تشريع الأحكام إذهاب الرجس عن جميع المكلفين لا عن خصوص أهل البيت عليهم السلام ، ولا خصوصية لهم في تشريع الأحكام وليست لهم أحكام مستقلة عن بقية المكلفين ، فيكون الحصر لغواً ! وحاشا لله أن يكون في كلامه لغو فالنتيجة أنّ الآية ليست بصدد الإنشاء والطلب وإنما بصدد الإخبار عن أمر خارجي متحقق وهو الطهارة والعصمة لأهل البيت عليهم السلام .

فثبت من الآية الكريمة وتخصيص النبي صلى الله عليه وآله لها بأصحاب الكساء عصمة أصحاب الكساء عليهم السلام .

٢- قوله صلى الله عليه وآله : (**مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من**

ركبها نجا ومن تخلف عنها هلك) [1] .

وهذا الحديث واضح الدلالة على عصمتهم ، لأن التخلف عنهم حال الخطأ لا يعد هلاكاً ، والنبي صلى الله عليه وآله جزم فيه بأن النجاة في إتباعهم والهلاك في التخلف عنهم ، فثبت أنهم لا يخطؤون ، فإذا هم معصومون .

٣- قوله صلى الله عليه وآله : **(النجوم أمان لأهل الأرض من الغرق ، وأهل بيتي أمان لأمتي من الاختلاف فإذا خالفتهم قبيلة اختلفوا فصاروا حزب إبليس)** [2] .

فلو كان أهل البيت عليهم السلام يخطئون لجازت مخالفتهم في الخطأ ولا يكون مخالفهم - حال ذلك - من حزب إبليس ، ولما أن النبي صلى الله عليه وآله اعتبر مخالفهم مطلقاً من حزب إبليس علمنا أنهم لا يخطؤون

---

(١) المستدرك على الصحيحين ٢/ ٤٨٦ و ٣/ ١٦٣ وقال عنه : «حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه» .

(٢) المستدرك على الصحيحين ٣/ ١٦٢ حديث رقم : ٤٧١٥ ، وقال عنه : «صحيح الإسناد ولم يخرجاه» .

ومن لا يخطىء مطلقاً هو المعصوم ، فالنتيجة أن أهل البيت معصومون .

٤- قوله ﷺ : (**أيها الناس إني قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي**) [١] .

وفي لفظ آخر عنه ﷺ : (**إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أحدهما أعظم من الآخر : كتاب الله حبلٌ ممدودٌ من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي ، ولن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض ، فانظروا كيف تخلفوني فيهما**) [٢] .

وهذا الحديث الشريف يعرف بحديث الثقلين ، والمراد من العترة وأهل البيت فيه هم الأئمة الإثنا عشر الذين جعلهم النبي ﷺ خلفاء له في أمته ، وأشار إليهم بقوله : (**لا يزال الدين قائماً حتى تقوم الساعة أو يكون عليكم إثنا عشر خليفة كلهم من**

---

(١) صحيح سنن الترمذي للألباني ٣/ ٥٤٢ حديث رقم : ٣٧٨٦ وصححه .

(٢) صحيح سنن الترمذي للألباني ٣/ ٥٤٣ حديث رقم : ٣٧٨٨ وصححه .

قريش) [1] .

وحديث الثقلين صريح في دلالته على عصمة العترة من عدة وجوه :

أولاً : إن النبي صلى الله عليه وآله أمر فيه باتباع عترته على وجه الاطلاق بدون قيد أو شرط ، ومن كان الأمر بطاعته كذلك فلا يكون إلاّ معصوماً ، فحاشا النبي صلى الله عليه وآله أن يأمر على نحو الإطلاق باتباع من يعلم ويحتمل خطأه ومخالفته للكتاب والسنة .

ثانياً : أنه جعل التمسك بهم مانعاً من الضلال كالقرآن الكريم ومن كان جائزاً عليه الضلال لا يكون مانعاً منه ، فالنتيجة أنّ عترة النبي صلى الله عليه وآله غير جائز في حقهم الضلال ومن كان كذلك كان معصوماً .

ثالثاً : أنه صلى الله عليه وآله قرنهم بالكتاب وأمر باتباعهما معاً فكما أن الكتاب منزّه من كل باطل فأهل البيت عليهم السلام كذلك وهو عين

---

(١) صحيح مسلم ٣/ ١٤٥٣ .

العصمة .

رابعاً : أنه صرّح بأنهم لا يفارقون الكتاب ، والكتاب لا يفارقهم ، فهم لا يخالفونه في زمن من الأزمنة ووقت من الأوقات فإذا كانوا كذلك كانوا معصومين .

وقد صرّح الإمام علي عليه السلام فيما أثر عنه بعصمة الأئمة وطهارتهم حيث قال : (**إن الله تبارك وتعالى طهّرنا وعصمنا ، وجعلنا شهداء على خلقه ، وحججاً في أرضه ، وجعلنا مع القرآن وجعل القرآن معنا ، لانفارقه ولا يفارقنا**) .

الأدلة على عصمة الإمام علي بالخصوص

أما أقوال النبي صلى الله عليه وآله الدالة على عصمة الإمام علي عليه السلام بالخصوص فكثيرة منها :

١ – ما أخرجه أبو يعلى بسنده عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه قال : (كنّا عند بيت النبي صلى الله عليه وآله في نفر من المهاجرين والأنصار فخرج علينا فقال : «**ألا أخبركم بخياركم** ؟» قالوا : بلى ، قال :

«**خياركم الموفون المطيبون ، إن الله يحب الحفي التقي**» قال : ومرّ علي بن أبي طالب فقال : «**الحق مع ذا الحق مع ذا**»)[1] .

فالنبي صلى الله عليه وآله في قوله : «**الحق مع ذا**» يخبر على نحو الإطلاق أنّ علياً عليه السلام لا يفارق الحق ، فهو معه دائماً وأبداً ، إذ لو كان النبي صلى الله عليه وآله لا يرى عصمة علي ويحتمل إمكانية وقوعه في الخطأ لما صحّ أن يخبر عنه بذلك وبهذا الشكل المطلق ، فثبت أن قوله صلى الله عليه وآله هذا دليل على عصمة علي عليه السلام .

٢- ومنها ما رواه الحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين بسنده عن أم سلمة رضوان الله تعالى عليها أن النبي صلى الله عليه وآله قال : (**علي مع القرآن والقرآن مع علي لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض**)[2] .

---

(١) مسند أبي يعلى ٢/ ٣١٨ رواية رقم : ١٠٥٢ ، ورواه عنه الهيثمي في مجمع الزوائد ٧/ ٢٣٥ وقال : «رواه أبو بعلى ورجاله ثقات» .

(٢) المستدرك على الصحيحين ٣/ ١٣٤ حديث رقم : ٤٦٢٨ وقال : «هذا حديث صحيح الإسناد» .

والاستدلال بهذا الحديث على عصمة علي عليه السلام شبيه بالاستدلال بالحديث السابق ، فلو كان النبي صلى الله عليه وآله لا يرى عصمة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام ويحتمل وقوعه في الخطأ لما أخبر على وجه الإطلاق بأن علياً لا يفارق القرآن والقرآن لا يفارقه ، فلما أن أخبر النبي صلى الله عليه وآله بهذه الطريقة المطلقة عن ذلك علمنا أنّ علياً عليه السلام معصوم .

٣- ومنها ما أخرجه الحاكم النيسابوري أيضاً بسنده عن أبي ذر الغفاري رضوان الله تعالى عليه أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال : (**من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله ، ومن أطاع علياً فقد أطاعني ومن عصى علياً فقد عصاني**) [1] .

وفي هذا الحديث الشريف يجعل النبي صلى الله عليه وآله طاعة علي عليه السلام كطاعته ، ومعصية علي عليه السلام كمعصيته صلى الله عليه وآله ، ومن كانت طاعته كطاعة النبي ومعصيته كمعصيته تكون طاعته واجبة ومعصيته

---

(١) المستدرك على الصحيحين ٣/ ١٣١ حديث رقم : ٤٦١٧ ، وقال : «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ، ووافقه على تصحيحه في تلخيص المستدرك .

محرّمة لأن طاعة النبي صلى الله عليه وآله طاعة لله ، ومعصيته معصية لله ، فالنتيجة أن علياً عليه السلام تجب طاعته وتحرم معصيته ، ومن جعلت الشريعة الإسلامية طاعتة واجبة مطلقاً ومعصيته محرّمة مطلقاً لا يكون إلاّ معصوماً .

والخلاصة : أنّ آيات القرآن المجيد تثبت أنّ ولي الأمر وإمام الأمّة يجب أن يكون معصوماً ، ولم تثبت بالدليل عصمة أحد إلاّ عترة النبي الطاهرة عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام ، فإذاً هم أولياء أمر الأمة وأئمة المسلمين من بعد النبي المصطفى صلى الله عليه وآله .

من النصوص على إمامة العترة الطاهرة

ومن الأدلة التي يستند إليها الشيعة الإمامية كنص على إثبات أنّ الولاية على الأمة وخلافة النبي صلى الله عليه وآله وإمامة المسلمين هي للأئمة من أهل البيت عليهم السلام «**حديث الثقلين**» وهو حديث صحيح ثابت ومتواتر ، اتفق الفريقان السنة والشيعة على روايته ، وروي بألفاظ متعددة ولكنها تفيد معنىً واحداً وهو الأمر بالتمسك

بالقرآن الكريم وعترة النبي المصطفى صلى الله عليه وعليهم أجمعين .

ومن ألفاظه ما رواه جابر بن عبد الله الأنصاري قال : (رأيت رسول الله ﷺ في حجته يوم عرفة على ناقته القصواء يخطب فسمعته يقول : «**يا أيها الناس إنّي قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي أهل بيتي**») [1] .

ومنها : ما روي عن زيد بن أرقم وأبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال : («**إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أحدهما أعظم من الآخر ، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي ، ولن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض فانظروا كيف تخلفوني فيهما**») [2] .

ومنها قوله ﷺ : («**إني تارك فيكم خليفتين كتاب الله حبل ممدود ما بين السماء والأرض وعترتي أهل بيتي لن يفترقا حتى يردا**

---

(١) صحيح سنن الترمذي للالباني ٣/ ٥٤٣ رواية رقم : ٣٧٨٨ .

(٢) صحح سنن الترمذي للألباني ٣/ ٥٤٢ حديث رقم : ٣٧٨٦ .

علي الحوض»)[1] .

ودلالة «**حديث الثقلين**» على إمامة العترة الطاهرة عليهم السلام واضحة ، لأنه صلى الله عليه وآله يأمر فيه بالتمسك بالقرآن الكريم والعترة وجعل ذلك عاصماً من الضلالة ، ومن كان التمسك به عاصماً من الضلالة فالتمسك به واجب ، ومن وجب التمسك به لضمان الهداية من الضلالة كان معصوماً ، ولا بد أن يكون أيضاً عالماً بالشريعة تمام العلم في عقائدها وأحكامها وجميع تعاليمها ، فيكون بدون شك هو المستحق لمنصب الإمامة وخلافة الرسول صلى الله عليه وآله وليس من يفتقد هذه الصفات .

ومن الأدلة على ولاية وإمامة العترة الطاهرة قوله صلى الله عليه وآله : (**من سرّه أن يحيا حياتي ويموت مماتي ويسكن جنة عدن غرسها ربي فليوال علياً من بعدي ، وليوال وليّه وليقتد بالأئمة من بعدي فإنهم عترتي خلقوا من طينتي ، رزقوا فهماً وعلماً ، وويل للمكذبين**

(١) صحيح الجامع الصغير للألباني ١/ ٨٤٢ حديث رقم : ٢٤٥٧ .

بفضلهم من أمتي القاطعين فيهم صلتي لا أنالهم الله شفاعتي) [1].

فلو لم يكن الأئمة من عترة النبي صلى الله عليه وآله هم الأئمة وولاة أمر الأمة وقادتها من بعده لما أمر صلى الله عليه وآله بالاقتداء به على هذا النحو المطلق.

من النصوص على إمامة علي بالخصوص

أما النصوص من مصادر أهل السنة على إمامة الإمام علي عليه السلام بالخصوص فكثيرة نذكر جملة منها:

(آية الولاية)

لقد اتفق الفريقان سنة وشعية على رواية حادثة تصدق الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بخاتمه على السائل في مسجد النبي صلى الله عليه وآله في الصلاة حال ركوعه ونزول قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ**

(١) حلية الأولياء لأبي نعيم الأصفهاني ١/ ٨٦ ، تاريخ دمشق ٤٢/ ٢٤٠ ، كنز العمال ١٢/ ١٠٣ رواية رقم: ٣٤١٩٨.

وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾ فيه [1] .

وقد صرّح العديد من علماء أهل السنة وأئمتهم بنزول الآية في علي عليه السلام، قال الشريف الجرجاني في كتابه «شرح المواقف»: (**وقد أجمع أئمة التفسير على أن المراد بـ ﴿ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾ علي فإنه كان في الصلاة راكعاً فسأله سائل فأعطاه خاتمه فنزلت الآية**) [2] .

وقال عضد الدين الأيجي : (**وأجمع أئمة التفسير أن المراد علي**)[3] .

وقال سعد الدين التفتازاني : (**نزلت في علي بن أبي طالب** رضي الله عنه **حين أعطى السائل خاتمه وهو راكع في صلاته**) [4].

وقال علاء الدين علي بن محمد الحنفي القوشجي السمرقندي:

---

(١) المائدة : ٥٥ .

(٢) شرح المواقف ٨/ ٣٦٠ .

(٣) المواقف في علم الكلام صفحة ٤٠٥ .

(٤) شرح المقاصد ٥/ ١٧٠ .

(أنها نزلت باتفاق المفسرين في حق علي بن أبي طالب حين أعطى السائل خاتمه وهو راكع في صلاته) [1] .

وقال عبد الكريم الخطيب : **(قد ذهب كثير من المفسرين أن قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ مراد به علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه ، ويروون لهذا أحاديث تفيد أنّ هذه الآية نزلت في علي رضي الله عنه ، وأنّه تصدّق على فقير سأله وهو راكع في الصلاة ، فنزع خاتماً كان في يده وألقاه إليه وهو في الصلاة)** [2] .

ودلالة الآية على إمامة علي عليه السلام جلية ، لأن الولاية فيها مقصورة على الله عزّ وجل ورسوله والذين آمنوا ، الذي هو علي ابن أبي طالب عليه السلام بدليل أداة الحصر «**إنّما**» فالولاية فيها بمعنى الأولى والأحق وليست بمعنى الناصر والمحب لأنها لو كانت بالمعنى الأخير فلا وجه لقصرها في الله ورسوله صلى الله عليه وآله وعلي عليه السلام ،

---

(١) شرح تجريد الإعتقاد ٣٦٨ .

(٢) تفسير القرآن للقرآن ٥/ ١١٢٤ .

وإنما هي عامة بين المؤمنين كما في قوله تعالى :﴿**وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ**﴾ (١) .

(حديث إنذار العشيرة)

إنّ أول مناسبة صرّح فيها النبي صلى الله عليه وآله بإمامة وولاية الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام كانت في بداية الدّعوة يوم أن نزلت عليه الآية الكريمة : ﴿**وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ**﴾ (٢) ففي تاريخ الطبري بسنده عن الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قال : (لما نزلت هذه الآية على رسول الله ﴿ **وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ**﴾ دعاني رسول الله فقال لي : يا علي إنّ الله أمرني أن أنذرعشيرتي الأقربين فضقت بذلك ذرعاً حتى جاءني جبرئيل فقال : يا محمد إنك إلاّ تفعل ما تؤمر به يعذبك ربك فاصنع لنا صاعاً من طعام واجعل عليه رجل شاة واملأ لنا عسّاً من لبن ثم اجمع لي بني عبد

---

(١) التوبة : ٧١ .

(٢) الشعراء : ٢١٤ .

المطلب حتى أكلمهم وأبلغهم ما أمرت به ، ففعلت ما أمرني به ثم دعوتهم له وهم يومئذٍ أربعون رجلاً يزيدون رجلاً أو ينقصونه ، فيهم أعمامه أبو طالب وحمزة والعباس وأبو لهب ، فلما اجتمعوا إليه دعاني بالطعام الذي صنعت لهم فجئت به فلما وضعته تناول رسول الله حذية من اللحم فشقها بأسنانه ثم ألقاها في نواحي الصفحة ثم قال خذوا بسم الله فأكل القوم حتى ما لهم بشيء حاجة ، وما أرى إلاّ موضع أيديهم وأيم الله الذي نفس علي بيده وإن كان الرجل الواحد منهم ليأكل ما قدمت لجميعهم ثم قال اسق القوم فجئتهم بذلك العس فشربوا منه حتى رووا منه جميعاً ، وأيم الله إن كان الرجل الواحد منهم ليشرب مثله ، فلما أراد رسول الله أن يكلمهم بدره أبو لهب إلى الكلام فقال لقدماً سحركم صاحبكم ، فتفرق القوم ولم يكلمهم رسول الله ، فقال الغد يا علي إنّ هذا الرجل سبقني إلى ما قد سمعت من القول فتفرق القوم قبل أن أكلمهم فعد لنا من الطعام بمثل ما صنعت ثم اجمعهم إلي .

قال : ففعلت ثم جمعتهم ثم دعاني بالطعام فقربته لهم ففعل كما فعل بالأمس فأكلوا حتى ما لهم بشيء حاجة ، ثم قال اسقهم فجئتهم بذلك العس فشربوا حتى رووا منه جميعاً ثم تكلم رسول الله فقال : «**يا بني عبد المطلب إني والله ما أعلم شاباً في العرب جاء قومه بأفضل مما قد جئتكم به ، إني قد جئتكم بخير الدنيا والآخرة وقد أمرني الله تعالى أن أدعوكم إليه ، فأيكم يؤازرني على هذا الأمر على أن يكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم**» ، قال : فأحجم القوم عنها جميعاً ، وقلت وإني لأحدثهم سنّاً وأرمصهم عيناً ، وأعظمهم بطناً وأحمشهم ساقاً أنا يا نبي الله أكون وزيرك عليه ، فأخذ برقبتي ثم قال : «**إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم فأسمعوا له وأطيعوا**» ، قال : فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب قد أمرك أن تسمع لابنك وتطيع)[1] .

ودلالة هذه الحديث على كون علي عليه السلام هو الوصي لرسول الله

---

(١) تاريخ الطبري ١/ ٥٤٣ .

ﷺ والإمام على الأمة والخليفة من بعده في غاية الجلاء والوضوح حتى أنّه لشدّة وضوحه لم يسلم من محاولات التحريف فهذا الحديث تعرّض في تفسير الطبري للتحريف فإن قوله ﷺ :« **على أن يكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم** » حرّف إلى «**على أن يكون أخي وكذا وكذا** » وحرّف قوله ﷺ : « **إنّ هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم فأسمعوا له وأطيعوا** » إلى « **إنّ هذا أخي وكذا وكذا فأسمعوا له وأطيعوا** » فوضعوا مكان قوله ﷺ : «**ووصيي وخليفتي فيكم** » عبارة مبهمة وهي « **وكذا وكذا** » ، وكذا فعل بالحديث في تفسير ابن كثير ، فانظر إلى عناد القوم واتباعهم لأهوائهم وتحريفهم في أحاديث رسول الله ﷺ .

(**حديث الولاية**)

وهو قول النبي ﷺ عن علي عليه السلام : (**وهو ولي كل مؤمن بعدي**) أو (**وهو ولي كل مؤمن من بعدي**) وهو حديث صحيح مخرج في العديد من صحاح أهل السنة ومسانيدهم [illegible]

لديهم مثل صحيح ابن حبان ومسند أحمد بن حنبل وسنن الترمذي وغيرها [1] .

ودلالته على ولاية الإمام علي عليه السلام على الأمة من بعد النبي صلى الله عليه وآله واضحة وصريحة ، فليس المراد بالولاية فيه ما زعمه البعض من أنها المحبة لأن علياً عليه السلام واجب المحبة في حياة النبي صلى الله عليه وآله وبعد وفاته ، وهذا الحديث الشريف قيّد ولايته عليه السلام بما بعد رحيل النبي صلى الله عليه وآله فلا يكون المراد منها إلاّ ولاية التصرف في أمور المسلمين وقيادتهم في أمورهم وشؤونهم الدينية والدنيوية ، فيكون من أحد أهم النصوص على إمامة علي عليه السلام .

---

(١) انظر حديث الولاية في المصادر التالية : صحيح ابن حبّان ١٥/ ٣٧٣ رواية رقم : ٦٩٢٩ ، سنن الترمذي ٥/ ٦٣٢ ، السنن الكبرى للنسائي ٥/ ٤٥ رواية رقم : ٨١٤٦ و ٥/ ١٣٢ رواية رقم : ٨٤٧٤ ، مسند أحمد بن حنبل ٤/ ٤٣٧ رواية رقم : ١٩٩٤٢ ، مسند أبي يعلى ١/ ٢٩٣ رواية رقم : ٣٥٥ وقال محققه الشيخ حسين أسد : (رجاله رجال الصحيح) ، مسند الطيالسي ١/ ١١١ رواية رقم : ٨٢٩ ، المستدرك على الصحيحين ٣/ ١٤٣ ر واية رقم : ٤٦٥٢ وقال الحاكم النيسابوري : « هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه » وقال الذهبي في تلخيص المستدرك : « صحيح » .

(حديث المنزلة)

وهو قول النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام: (**أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبي بعدي**) [1] .

ومن ألفاظه أيضاً : (**أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبي بعدي**) [2] .

ويدل هذا الحديث على ثبوت جميع المنازل التي كانت لهارون من موسى عليهما السلام لعلي عليه السلام من رسول الله صلى الله عليه وآله لأنّ لفظة «**منزلة**» اسم جنس وقد أضيف إلى معرفة وهي كلمة «**هارون**» واسم الجنس إذا أضيف إلى معرفة فإنّه يقتضي ويفيد العموم ، فثبت من ذلك أن جميع المنازل التي أثبتها القرآن الكريم لهارون أو صحّ ثبوتها له من موسى عليه السلام ثابتة للإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام من النبي محمد صلى الله عليه وآله إلاّ ما استثناه الدليل وهو النبوّة

---

(١) صحيح مسلم ٤/ ١٨٧٠ حديث رقم : ٢٤٠٤ .

(٢)صحيح ابن حبان ١٥/ ٣٧٠ حديث رقم : ٦٩٢٧ .

أو العرف وهو الأخوّة .

كما يفيد ثبوت جميع المنازل - إلاّ ما استثني بالدليل أو العرف- العموم المستفاد من الاستثناء ، فبه يخرج من اللفظ ما لولاه لوجب دخوله فيه ، وفي الحديث استثنى النبي صلى الله عليه وآله من المنازل النبوّة فقط ، فبقيت جميع المنازل ثابتة وداخلة تحت قوله صلى الله عليه وآله : (**أنت مني بمنزلة هارون من موسى**) .

أمّا منازل هارون من موسى عليهما السلام فعديدة ، وقد أشار القرآن المجيد إليها ، أهمّها الوزارة وشد الأزر والشراكة في الأمر قال تعالى : ﴿ **وَاجْعَلْ لِي وَزِيراً مِنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي * وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي** ﴾ [1] ، فهذه المنازل ثابتة لعلي عليه السلام بنص حديث المنزلة فعلي عليه السلام وزير النبي محمد صلى الله عليه وآله وهو الذي شدّ الله به أزر نبيه وأشركه معه في أمره .

ومن منازل هارون الخلافة يقول تعالى عن لسان موسى عليه السلام :

---

(١) طه : ٢٩ _ ٣٢ .

﴿ وَقَالَ مُوسَى لأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ ﴾ [1] ، وهذه المنزلة أيضاً ثابتة لعلي عليه السلام بنص حديث المنزلة ، ولو بقي هارون بعد موسى عليه السلام لما ذهبت الخلافة إلى أحد من أمّة موسى غيره ، وقد بقي علي بعد النبي محمد فيكون هو الخليفة وإمام الأمة من بعده صلى الله عليه وآله .

(حديث الغدير)

لمّا أن أنهى النبي صلى الله عليه وآله مناسك حجته التي عرفت بحجة الوداع وحجة الإسلام وقفل راجعاً إلى المدينة وذلك في السنة العاشرة من الهجرة النبوية المباركة ووصل إلى منطقة الجحفة بالقرب من غدير خم ، أمر بدوحات فقممن له وعمل له تحتها منبراً من أحداج الإبل ، وكان جوّ ذلك اليوم شديد الحرارة ، فأمر بأن يجمع الناس فصلى بهم صلاة الظهر ثم خطبهم خطبة بليغة نصّب أثناءها علياً عليه السلام خليفة وإماماً ووليّاً على الأمة من بعده ،

---

(١) الأعراف : ١٤٢ .

وذلك عندما قال : (**كأني قد دعيت فأجبت ، إني قد تركت فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر ؛ كتاب الله تعالى وعترتي أهل بيتي فانظروا كيف تخلفوني فيهما ، فإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض ، ثم قال : إنّ الله عزّ وجل مولاي وأنا مولى كل مؤمن ، ثم أخذ بيد علي فقال : من كنت مولاه فهذا وليّه ، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه**) [1] .

وفي بعض الروايات أنه ﷺ قال : («**ألـيس تشـهدون أن لا إله إلاّ الله وأنّ محمداً عبده ورسـوله، وأنّ جنتـه حـق ، وأنّ المـوت حق وأنّ البعث بعد الموت حق ، وأنّ الساعة آتية لا ريب فيهـا وأن الله يبعث من في القبور ؟**» قالوا : بلى نشهد بذلك .

قال : «**اللهم اشهد**» ، ثم قـال : «**أيهـا النـاس ، إن الله مـولاي وأنا ولي المؤمنين وأنا أولى بهم من أنفسهم ، فمن كنت مولاه فهـذا مولاه** – يعني علياً – **اللهم وال من والاه وعاد من عاداه**» .

---

(١) المستدرك على الصحيحين ٣/ ١١٨ حديث رقم : ٤٥٧٦ وقال عنه الحاكم : «حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» .

ثم قال : «**يا أيها الناس إني فرطكم وإنكم واردون عليّ الحوض حوض أعرض ما بين بصرى وصنعاء ، فيه عدد النجوم قدحان من فضّة ، وإنّي سائلكم حين تردون عليّ عن الثقلين فانظروا كيف تخلفوني فيهما ؛ الثقل الأكبر كتاب الله عزّ وجل سبب طرفه بيد الله وطرفه بأيديكم فاستمسكوا به لا تضلوا ولا تبدلوا وعترتي أهل بيتي ، فإنه نبأني اللطيف الخبير أنهما لن ينقضيا حتى يردا علي الحوض**»)[1] .

وقد ناشد الإمام علي عليه السلام الناس بهذا الحديث فشهد عنده جماعة من الصحابة ممن سمعه من رسول الله صلى الله عليه وآله ، حيث تواتر خبر هذه المناشدة ، ورواه العديد من محدثي وعلماء أهل السنة ، ففي مجمع الزوائد للهيثمي قال : (وعن عمرو بن ذي مر وسعيد ابن وهب وعن زيد بن يثيع قالوا : سمعنا علياً يقول : نشدت الله رجلاً سمع رسول الله قال : «**ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم ؟**»

---

(١) المعجم الكبير للطبراني ٣/ ١٨٠ .

قالوا بلى يا رسول الله، قال : فأخذ بيد علي فقال : «**من كنت موالاه فهذا مولاه ، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وأحب من أحبّه وأبغض من يبغضه ، وانصر من نصره ، واخذل من خذله**») .

قال الهيثمي : (**رواه البزار ورجاله رجال الصحيح غير فطر ابن خليفة وهو ثقة**) [1] .

وفي خبر الغدير قرائن عديدة تكفي للمنصف أن يفهم منه أن النبي صلى الله عليه وآله أراد من خلاله النص على الإمام علي عليه السلام وجعله إماماً وخليفة له على الأمة من بعده وأهمّها : أنه صلى الله عليه وآله مهّد لذلك بأن أخذ إقرار أولئك الجمع من المسلمين ممن كانوا معه في ذلك المكان على أولويته بهم من أنفسهم بقوله صلى الله عليه وآله : (**ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم** ؟) والمراد بها - أي الأولوية - أنّ النبي صلى الله عليه وآله له الولاية العامة المطلقة على المسلمين في جميع ما يتعلق بأمور دينهم ودنياهم وبهذا المعنى فسّر علماء المسلمين الأولوية في قوله تعالى:﴿**النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ**﴾ [2] ، فهذه الأولوية

---

(١) مجمع الزوائد ٩/ ١٠٧ _ ١٠٨ .

(٢) الأحزاب : ٦ .

هي التي مهّد بها النبي صلى الله عليه وآله حين أخذ الإقرار عليها من أولئك الجمع ثم أثبتها لعلي عليه السلام بقوله : (**من كنت مولاه فعلي مولاه** ... الخ) فجعل علياً عليه السلام بأمر من الله سبحانه وتعالى أولى بالمؤمنين من أنفسهم كما أنه صلى الله عليه وآله كذلك .

فتبين من كل ما ذكرناه أن النبي صلى الله عليه وآله لم يهمل أمر الخلافة والإمامة على الأمة من بعده ، بل نصّ على الخلفاء من بعده وأنهم إثنا عشر إماماً من عترته أولهم علي بن أبي طالب صلى الله عليه وآله الذي تبين من خلال الروايات التي ذكرناها قريباً أنّه نصّ عليه في أكثر من موقف ومناسبة ، ومع وجود النص من النبي صلى الله عليه وآله لا يصح بحال أن يترك هذا النص ويجتهد في قباله ويختار الناس لأنفسهم خليفة وإماماً ويرفضون اختيار الله ورسوله لهم .

الشورى بين النظرية والتطبيق

وقد ادّعى علماء أهل السنة أن النبي صلى الله عليه وآله رحل عن الأمة دون أن يعيّن أو ينص على أحد خليفة من بعده ، وقالوا بأن اختيار ولي

الأمر وخليفة النبي ﷺ متروك للأمة ، فأهل الحل والعقد منها هم الذين يجتمعون فيما بينهم ويتشاورون ويختارون من يرونه صالحاً ومناسباً لتولي هذا المنصب ، معرضين عن النصوص الكثيرة التي أوردنا قسماً منها فيما سبق والدالة على أن الخلافة والإمامة على الأمة من بعد الرسول ﷺ هي للأئمة الطاهرين من عترته ، ومع كل ذلك فإننا إذا رجعنا إلى التاريخ وبحثنا في واقع حال كيفية تولي من تسنّم منصب خلافة النبي ﷺ من بعده لم نجد تطبيقاً لمبدأ الشورى قط ، وإنما كان توليهم لهذا المنصب إمّا عن طريق القهر والغلبة أو التعيين والنص من السابق على اللاحق ، فالشورى لم يعمل بها في اختيار الخليفة الأول «أبو بكر» بدليل قول عمر الذي أخرجه البخاري في صحيحه : (... **ثم بلغني أنّ قائلاً منكم يقول والله لو قد مات عمر بايعت فلاناً ، فلا يغترّن امرؤ أن يقول إنما كانت بيعة أبي بكر فلتة وتمت ، ألا وإنها كانت كذلك ولكن الله وقى شرّها ، وليس فيكم من تقطع الأعناق إليه مثل أبي بكر ، من بايع رجلاً من غير مشورة من**

المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي تابعه تغرّة أن يقتلا ...) [1] .

فهذه شهادة من عمر بن الخطاب على أن تولية أبي بكر للخلافة لم تكن عن مشورة بين المسلمين من المهاجرين والأنصار وإنما كانت فلتة – حسب تعبيره – ولذلك نجده يدعو إلى الأخذ بمبدأ الشورى في تعيين الخليفة ويأمر بقتل من بايع وبويع له على الطريقة التي تولى بها أبو بكر .

ونحن نقول إذا كانت بيعة أبي بكر شرعية قد تمت وفق الضوابط والموازين الشرعية فالعودة للطريقة التي تمت بها هذه البيعة تكون محمودة لأنها موافقة للشرع الشريف وتعاليم الدين الحنيف فلماذا يرشد عمر إلى قتل المبايع والمبايع له ؟!

ولم تكن تولية عمر قد تمت عن طريق الشورى أيضاً وإنما كانت باختيار وتعيين من أبي بكر له ، فإن أبا بكر لما أن ثقل بعث إلى عمر كي يأتي إليه ليستخلفه فقال المسلمون : (**استخلفت علينا**

---

(١) صحيح البخاري ٥/ ٢٥٠٥ .

فظاً غليظاً ، فهذا إذا ولي كان أفظ وأغلظ ، ثم قالوا لأبي بكر : ما تقول لربك إذا أتيته وقد استخلفت عمر ؟

فقال: أبربي تخوّفوني؟! أقول أمرّت عليهم خير أهلك) [1] .

فأبوبكر لم يترك الأمر شورى بين المسلمين ليختاروا من يرونه مناسباً لشغل منصب الخلافة بل عيّن ونصّب عمر عليهم ولما أن احتجوا عليه بقولهم : (**ما تقول لربّك إذا أتيته وقد استخلفت عمر ؟**) أجابهم بأنه إنّما نصبه وعينه لكونه - حسب زعمه - أفضلهم .

فإن كانت الشورى هي السبيل الوحيد الذي جعله الله لتنصيب من يتولى خلافة النبي صلى الله عليه وآله فتكون خلافة أبي بكر غير شرعية لأنها لم تتم عن طريق الشورى ، وكذلك خلافة عمر بن الخطاب ، ويكون أبو بكر قد خالف الله عزّ وجل وعصاه حين خالف تعاليمه فنصّب عمر بن الخطاب من بعده ولم يجعل الأمر

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة ٦/ ٣٥٨ برقم : ٣٢٠١٣ و ٧/ ٤٣٤ برقم : ٣٧٠٥٦ .

شورى بين المسلمين .

وعمر نفسه الذي دعا إلى الشورى في كلامه السالف لم يلتزم بها عندما صرّح قبل وفاته بقوله : (**لو كان سالم حيّاً لما جعلتها شورى**)! [1] .

وقوله : (**لو كان أبو عبيدة حيّاً لاستخلفته**)! [2].

وقوله : (**لو كان معاذ حيّاً لا ستخلفته**)! [3] .

وقوله : (**لو أدركني أحد رجلين ثم جعلت هذا الأمر إليه لوثقت به ، سالم مولى أبي حذيفة وأبو عبيدة بن الجراح**)! [4] .

وقوله:(**لو أدركت أبا عبيدة بن الجراح لاستخلفته وما شاورت**

---

(١) البداية والنهاية ٦/ ٣٣٦ ، الوافي بالوفيات ١٥/ ٥٨ ، عمدة القارىء ١٦/ ٢٤٦ ، الاستيعاب ٢/ ٥٦٨ ، تهذيب الأسماء ١/ ٢٠٢ .

(٢) تخريج الأحاديث والآثار ٢/ ٢٥٠ ، تفسير ابن كثير ٤/ ٣٥٢ .

(٣) تخريج الأحاديث والآثار ٢/ ٢٥٠ .

(٤) مسند أحمد ١/ ٢٠ رواية رقم : ١٢٩ ، الطبقات الكبرى ٣/ ٣٤٣ .

فإن سئلت عنه قلت استخلفت أمين الله وأمين رسوله)![1].

وأما جعله بعد هذا التصريح الأمر شورى بين ستة ، فهو أشبه إلى التعيين منه إلى الشورى ، فهي شورى تكتنفها شروط عجيبة غريبة وهؤلاء الستة نفر المرشحون لمنصب خلافة النبي صلى الله عليه وآله إنما كانوا مرشحين من قبل الخليفة وأن اختيار واحد منهم لخلافة عمر إنما يتم فيما بينهم فليس لبقية المسلمين من المهاجرين والأنصار وغيرهم من أهل الحل والعقد يد أو دخل في هذا الاختيار ، ومن ينظر في الشروط [2] التي أحاط بها عمر هذه الشورى وسيرة ومواقف كل واحد من هؤلاء الستة يتيقن أن النتيجة كانت محسومة لصالح عثمان ، نعم لقد انثال الناس على الإمام علي عليه السلام بعد مقتل عثمان يبايعونه وكل من جاء بعد ذلك

---

(١) المستدرك على الصحيحين ٣/ ٢٦٨ ، كنز العمال ١٣/ ٢١٦ برقم : ٣٦٦٥٤ ، الطبقات الكبرى ٣/ ٤١٣ .

(٢) للإطلاع على هذه الشروط يراجع كتاب تاريخ ابن الأثير تحت عنوان «ذكر قصة الشورى» ، وتاريخ الطبري تحت العنوان المذكور .

إلى كرسي الخلافة لم يكن مختاراً من قبل الأمة بل كما ذكرنا إمّا عن طريق القهر والغلبة أو بالنص عليه ممن سبقه فليس للشورى وجود أصلاً في مجال التطبيق .

ولم نجد فيما بين أيدينا من نصوص مأثورة عن النبي صلى الله عليه وآله أنّه تحدّث عن الشورى كمبدأ وأساس في تعيين الخليفة والحاكم بعده فلو كانت الشورى هي الاسلوب في ذلك لكان من المنطقي أن يبين النبي صلى الله عليه وآله معالمها ومقوماتها وأركانها وشرائطها ، والطريقة التي تتم بها ، ولكننا لم نجد شيئاً من ذلك ، مع أنّه صلى الله عليه وآله قد بيّن أبسط أحكام الدّين ، فما باله لم يبيّن هذا الأمر الخطير ؟!

فهل يعقل أن لا يبدو من النبي صلى الله عليه وآله أي حرص أو اهتمام في مسألة الشورى لو كانت الاسلوب الشرعي في اختيار الخليفة ، أولا يبدو منه مطلقاً اهتمام بمسألة الحاكم الذي يخلفه من بعد مماته بينما يكون غيره كأبي بكر وعمر أكثر اهتماماً وحرصاً منه على مآل الأمة ومصيرها فيقدما على الوصاية من بعدهما ولا يقدم النبي صلى الله عليه وآله على ذلك ؟!!

ومن وجوه عدم صلاحية الشورى لاختيار الإمام أن منصب الإمامة ليس منصباً تنحصر مهمته في القيادة والإدارة السياسية ، وإنما هو منصب إلهي كما هو صريح قوله تعالى : ﴿ **لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ** ﴾ فالقيادة والإدارة السياسية واحدة من مهماته المتعددة .

ومنها : أن الأمة غير قادرة بنفسها ولا مؤهلة لهذه المهمة ، فهي لم تخلع عن نفسها بعد ثوب الجاهلية بكاملها ، بل لا زالت تخضع في قراراتها واختيارها للأهواء والمطامع والعصبيات الجاهلية ، ومن شواهد ذلك ما حصل في السقيفة بين المهاجرين والأنصار ، وما حصل بين أهل الشورى من بعد مقتل عمر ، فهذا أمير المؤمنين عليه السلام يقول : «**فصغى رجل منهم لضغنه ومال الآخر إلى صهره مع وهن وهن**» .

إضافة إلى ذلك فإن نظام الشورى غير قادر دائماً على تقديم الأفضل والأليق ، وبهذا أيضاً يحصل بطلان أن تكون الشورى هي المبدأ في اختيار الإمام وانحصار الأمر في النص .

وعليه فلا بد من الرضوخ إلى النصوص الصادرة منه صلى الله عليه وآله والدالة بجلاء على تنصيب الإمام علي عليه السلام خليفة للمسلمين وأميراً عليهم وقائداً لهم من بعده صلى الله عليه وآله ثم من بعده الأئمة الطاهرين من ولده عليهم السلام .

والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين وأصحابه المنتجبين وسلم تسليماً كثيراً .

تم الفراغ من تسويد هذه الصفحات بتاريخ

٣٠/ ٦/ ٢٠٠٥م

الفهرست

المدخل ٥

الأدلة على وجوب عصمة الإمام ١٥

الأدلة على عصمة العترة الطاهرة ٢١

من النصوص على إمامة العترة الطاهرة ٢٤

من النصوص على إمامة علي بالخصوص ٢٧

آية الولاية ٢٧

حديث إنذار العشيرة ٣٠

حديث الولاية ٣٣

حديث المنزلة ٣٥

حديث الغدير ٣٧

الشورى بين النظرية والتطبيق ٤١

الفهرست ٥٠